١٥٠ / ٢

قاعة الرسائل

أحكام الخيار في القانون المدني اليمني

دراسة مقارنة بالقانون المدني المصري

٣٨١

T02-00842

مكتبة الأزهر الشريف

٣٨١
ر

بسم الله الرحمن الرحيم

وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ
وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ

صدق الله العظيم

سورة النحل الآية (٨٩)

الإهداء

الى ذكرى أستاذى الجليلين المغفور لهما

الأستاذ الدكتور محمد الحسينى حنفى

و

الأستاذ الدكتور عبد الباسط جميعى

أهدى هذه الرسالة ...

فاتنة البستنل

المقدمـــة

- تمهيـــــــــــــد .
- نبذة تاريخية عن الأوضاع التشريعية فى اليمن (ج. ع. ى.) .
- موضوع البحث وأهميتـــه .
- فكرة الخيار فى الشرائع المختلفة .
- خطـــة البحث .

١ ـ تمهيـــــــــــــد :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعـد : فقد خطا المشرع اليمنى خطوات جادة فى طريق تقنين أحكام الشريعة الاسلامية التى تمثل حلم الملايين العريضة من أبناء الأمة العربية عامـة والعالم الاسلامى قاطبـــة ، وقد تجسدت هذه الخطوات فى اصدار القانون المدنى اليمنى (أحكام المعامـــلات الشرعية) ، فى وقت تعالت فيه الأصوات فى مختلف الشـــعوب الاسلامية مطالبة الحكومات بالعمل على المضى قدما فى هذا المضمار ، ولقد حرص هذا المشرع على أن ينص صراحة فى المواد الأولى من هذا القانون على مصدره ومرجع تفسيره ، فأوضح أن هذا القانون مأخوذ من أحكام الشريعة الاسلامية ، وأن المرجع فى تفسيره الفقه الاسلامى ، حيث نصت المادة الأولى مدنى يمنى على أنه « يسرى هذا القانون المأخوذ من أحكام الشريعة الاسلامية على جميع المعاملات والمسـائل التى تتناولها نصوصـــه لفظا ومعنى . فاذا لم يوجد نص فى هذا القانون يمكن تطبيقه يرجع الى مبادىء الشريعة الاسلامية المأخوذ منها هذا القانون ... » (١) ، ونصت المادة (٢٠) مدنى يمنى على

---

(١) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية اليمنية ، ملحق العدد الرابع الصادر فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٩ ، ص ٣ .

الفهرس

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المقدمـــــة	٥
١	تمهيـــــــــــــد	٥
٢	نبذة تاريخية عن الأوضاع التشريعية فى اليمن	٦
٣	موضوع البحث وأهميتـــه	١٣
٤	فكرة الخيار فى الشرائع المختلفة	١٤
	فكرة الخيار فى الشرائع القديمـــة	١٤
	ـ فى القـــانون الرومانى	١٤
	ـ فى القـــانون الأغريقى	١٥
	ـ فى قانـــــون حمورابى	١٥
	ـ فى القـــانون المصرى القديم	١٥
	فكرة الخيار فى الفقه الاسلامى	١٦
	فكرة الخيار فى القوانين المعاصرة	١٧
	١ ـ فى القوانين العربيـــــة	١٨
	٢ ـ فى القانون المدنى الفرنسى	٢٠
٥	خطـــــة البحث	٢٢
	الفصل التمهيدى	
	فى الخيار بوجه عام	٢٣
٦	تمهيد وتقسيم	٢٣
	المبحث الأول	
	ماهيـــــة الخيـــــار	٢٤
٧	أولا : تعريف الخيار بوجه عام	٢٤
٨	ثانيا : أهداف الخيـــار	٣٢
٩	ثالثا : خصائص الخيار	٣٣
١٠	رابعا : الأساس القانونى للخيار بوجه عام	٣٥

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المبحث الثانى	
١١	**أقســـــام الخيـــار**	٣٧
١٢	أولا : خيار التعيين	٣٩
١٣	ثانيا : خيار النقد	٤٢
١٤	ثالثا : خيار الغبن وخيار التغرير	٤٤
١٥	رابعا : خيار تفريق الصفقة	٤٩
١٦	خامسا : خيار فوات الوصف	٥٠
١٧	سادسا : خيار الكمية وخيار كشف الحال	٥٢
١٨	سابعا : خيار ظهور المبيع مستأجرا أو مرهونا	٥٤
١٩	ثامنا : خيار المرابحة والتوليـــة	٥٥
	المبحث الثالث	
٢٠	**تمييز الخيار عما يشبهه من الأنظمة القانونية**	٥٧
٢١	تمييز الخيار عن الفسخ	٥٨
٢٢	تمييز الخيار عن العقد غير اللازم بطبيعته	٦١
٢٣	تمييز الخيار عن الالتزام التخييرى	٦٣
٢٤	الخيار ونظرية الشرط	٦٤
٢٥	الخيار ونظرية البطلان	٦٦
٢٦	الخيار ونظرية العقد الموقوف	٦٩
٢٧	خلاصـــــــــــــــة	٧٢
	الباب الأول	
	خيـــــار المجلس	٧٥
٢٨	تمهيد وتقسيم	٧٥
	الفصل الأول	
٢٩	**حقيقة خيار المجلس**	٧٧
	المبحث الأول	
٣٠	**ماهية خيار المجلس**	٧٧
	المطلب الأول	
	مجلس العقـــد	٧٧
٣١	أولا : المقصود بمجلس العقد	٧٧

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
٣٢	ثانيا : فكرة فورية القبول عند الشافعية	٧٩
٣٣	ثالثا : فكرة مجلس العقد فى القانون المدنى المصرى واليمنى	٨٠
	المطلب الثانى	
٣٤	تعريف خيـار المجلس	٨١
	المطلب الثالث	
٣٥	مصدر خيار المجلس ، وتكييفه القانونى	٨٣
	المطلب الرابع	
٣٦	الغاية من خيار المجلس	٨٥
	المطلب الخامس	
٣٧	**خيار المجلس ومبدأ سلطان الارادة**	٨٧
	المبحث الثانى	
٣٨	نطاق خيار المجلس	٩١
	المطلب الأول	
	نطاق خيار المجلس من حيث العقود	٩٢
٣٩	أولا : فى القانون الوضعى	٩٢
٤٠	ثانيا : فى الفقــه الاسلامى	٩٦
	المطلب الثانى	
	نطاق خيار المجلس من حيث الأشخاص والمدة	٩٨
	أولا : نطاق خيار المجلس من حيث الأشخاص	٩٨
٤١	١ ـ فى القانون الوضعى	٩٨
٤٢	٢ ـ فى الفقــه القانونى	٩٩
٤٣	ثانيا : نطاق خيار المجلس من حيث المدة	١٠٠
	المبحث الثالث	
	موقف الفقه الوضعى والاسلامى من **خيار الشرط**	١٠٢
	المطلب الأول	
٤٤	**موقف الفقــه الوضعى**	١٠٢

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المطلب الثانى	
٤٥	**موقف الفقــه الاسلامى**	١٠٤
	الفرع الأول : موقف الفقهاء القدامى	١٠٤
٤٦	أولا : موقف الفريق القائل بخيار المجلس	١٠٤
٤٧	ثانيا : موقف الفريق المنكر لخيار المجلس	١٠٧
٤٨	الفرع الثانى : موقف الفقهاء المعاصرين	١١٧
	أولا : خيار المجلس فى فقــه المعارضين	١١٨
٤٩	١ ـ فى فقه الدكتور عبد الرزاق السنهورى	١١٨
٥٠	٢ ـ فى فقه الأستاذ مصطفى الزرقا	١٢٠
	ثانيا : خيار المجلس فى فقه المؤيدين	١٢١
٥١	١ ـ فى فقه الشيخ محمد أبو زهره	١٢١
٥٢	٢ ـ فى فقه الدكتور عبد الستار أبو غده	١٢٢
٥٣	الفرع الثالث : تقدير نظرية خيار المجلس	١٢٣
	الفصل الثانى	
	أحكام خيـــار المجلس	١٣٢
٥٦	تمهيد وتقسيم	١٣٢
	المبحث الأول : خيـــار المجلس فى حالة تعاقد الشخص مع نفسه ، وفى حالة التعاقد بين الغائبين	١٣٢
٥٧	المطلب الأول : خيار المجلس فى حالة تعاقد الشخص مع نفسه	١٣٢
٥٨	المطلب الثانى : خيـــار المجلس فى التعـــاقد ما بين الغائبين	١٣٧
	المبحث الثانى : فكرة اســـتبعاد خيار المجلس وأثر هذا الخيار على العقد	١٤١
٥٩	المطلب الأول : فكرة استبعاد خيار المجلس	١٤١
٦٠	١ ـ موقف الشافعية	١٤٢
٦١	٢ ـ موقف الحنابلة	١٤٣

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المطلب الثانى	
٦٢	أثر خيـــار المجلس	١٤٥
	المبحث الثالث	
	انتقال خيار المجلس وسقوطه	١٤٧
	المطلب الأول	
٦٣	انتقال خيار المجلس الى الغير	١٤٧
٦٤	أولا : ميراث خيار المجلس	١٤٧
٦٥	ثانيا : حلول النائب القانونى محل فاقـــد الأهلية فى استعمال الخيار	١٥٢
	المطلب الثانى	
٦٦	سقوط خيار المجلس	١٥٤
٦٧	أسباب سقوط خيار المجلس	١٥٤
٦٨	أولا : التفرق	١٥٥
٦٩	ثانيا : الاختيار	١٥٧
٧٠	ثالثا : هلاك محل العقد	١٥٨
٧١	رابعا : موت أحد المتعاقدين	١٥٨
	الفصل الثالث	
	صور خاصة من خيار المجلس	١٦١
٧٢	تمهيد وتقسيم	١٦١
	المبحث الأول	
	خيـــار الرجـــوع	١٦١
	أولا : فى القانون الوضعى	١٦١
٧٣	المقصود بخيار الرجوع	١٦١
٧٣ مكرر	أساسه وموقف الفقـه منه	١٦٢
٧٤	خيـــار الرجـــوع فى القانون المدنى اليمنى والمصرى	١٦٣
٧٥	انتقال خيار الرجوع الى الغير	١٦٥
٧٦	أثر خيار الرجوع	١٦٩
٧٧	ثانيا : خيار الرجوع فى الفقه الاسلامى	١٧٠
٧٨	أثر الموت وفقد الأهلية على خيار الرجوع	١٧٢

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المبحث الثانى	
	خيـــــار القبـــــول	١٧٣
	أولا : فى القانون الوضعى	١٧٣
٧٩	المقصود بخيار القبول	١٧٣
٨٠	خيار القبول فى الفقه والقانون المصرى	١٧٤
	حكم خيار القبول فى القانون اليمنى	١٧٤
٨١	أثر موت الموجه اليه الايجاب أو فقـد أهليتـه على خيار القبول	١٧٥
٨٢	ثانيا : خيار القبول فى الفقه الاسلامى	١٧٧
٨٣	أثر الموت وفقد الأهلية على خيـــار القبول فى الفقـــه الاســـلامى	١٧٨
	الباب الثانى	
	خيـــــار الشـــــرط	١٨١
٨٤	تمهيد وتقسيم	١٨١
	الفصل الأول	
٨٥	**حقيقة خيـــار الشرط**	١٨٣
	المبحث الأول	
٨٦	**ماهيـــة خيار الشرط**	١٨٣
	المطلب الأول	
	تعريف خيار الشرط وبيان أساسه القانونى	**١٨٣**
٨٧	أولا : التعريف بخيار الشرط	١٨٣
٨٨	لماذا شرع هذا الخيار ؟	١٨٥
٨٩	ثانيا : الأساس القانونى لخيار الشرط	١٨٧
	المطلب الثانى	
	مصدر خيار الشرط وطبيعته القانونية	**١٨٨**
٩٠	أولا : مصدر خيار الشرط	١٨٨
٩١	ثانيا : طبيعته القانونية	١٨٩
٩٢	عندما يكون الخيار للمتعاقدين أو لأحدهما	١٩٠
٩٣	عندما يكون لأجنبى عن العقـــد	١٩١

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المطلب الثالث	
	التكيف القانونى لخيار الشرط وموقف الفقــه الاســلامى منه	١٩٢
٩٤	أولا : التكييف القانونى لخيار الشرط	١٩٢
	ثانيا : موقف الفقه الاسلامى منه	١٩٥
٩٥	١ ـ خيار الشرط عند جمهور الفقه الاسلامى	١٩٥
٩٦	٢ ـ موقف ابن حزم من خيار الشرط	١٩٨
	المبحث الثانى	
	نطاق خيــار الشرط	٢٠٠
	المطلب الأول	
٩٧	نطاق خيار الشرط من حيث الأشخاص	٢٠١
٩٨	أولا : اشتراط الخيار لأطراف العقد	٢٠١
٩٩	ثانيا : اشتراط الخيار لأجنبى عن العقد	٢٠٣
	جواز اشـــتراط الخيار للأجنبى عند جمهور الفقــه الاســلامى	٢٠٥
١٠٠	مخالفة الامام زفر لرأى الجمهور	٢٠٨
	المطلب الثانى	
	نطاق خيــار الشرط من حيث العقود	٣١٣
١٠١	أولا : فى القانون المدنى اليمنى	٢١٣
١٠٢	١ ـ العقود التى يدخلها خيار الشرط	٢١٣
١٠٣	٢ ـ العقود التى لا يدخلها خيار الشرط	٢١٤
١٠٤	٣ ـ العقود التى يتقرر بطلانها مع خيار الشرط	٢١٥
	عقد الصرف	٢١٥
	عقــد الســلم	٢١٦
١٠٥	ثانيا : نطاق خيار الشرط من حيث العقــود فى الفقــه الاســلامى	٢١٨
	توسيع الأحناف لدائرة العقــود التى يدخلها خيار الشرط	٢١٨
	خيار الشرط كخيار المجلس عند الشــافعية والحنابلة	٢١٨

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المطلب الثالث	
١٠٦	**نطاق خيار الشرط من حيث المدة**	**٢٢٠**
١٠٧	أولا : فى القانون المدنى اليمنى	٢٢٠
١٠٨	مدة خيار الشرط فى بعض القوانين العربية	٢٢٢
	ثانيا : فى الفقه الاسلامى	٢٢٣
١٠٩	١ ـ اجماع جمهور الفقه الاسلامى على تحديد مدة خيار الشرط	٢٢٣
١١٠	٢ ـ كيف تبدأ مدة الخيار عند الشـــافعية والحنابلة	٢٢٥
١١١	٣ ـ تجـــديد مـدة خيـار الشرط عند بعض الفقــه الاســـلامى	٢٢٦
١١٢	٤ ـ شرط الخيار اللاحق للعقد	٢٢٧
١١٣	٥ ـ كيفية احتساب مدة الخيار	٢٢٨
١١٤	٦ ـ بمضى مدة الخيار يستقر الالتزام	٢٢٩
	المبحث الثالث	
١١٥	**خيار الشرط فى القانون المدنى المصرى**	**٢٣٠**
	المطلب الأول	
١١٦	جواز اشتراط الخيار فى القانون المدنى المصرى	٢٣١
	المطلب الثانى	
١١٧	خيار الشرط فى الفقه القانونى المصرى	٢٣٦
	المطلب الثالث	
١١٨	صور خاصة لخيار الشرط فى القانون المدنى المصرى	٢٣٧
	أولا : البيع بشرط التجربة	٢٣٨
١١٩	١ ـ تعريف البيع بشرط التجربة	٢٣٨
١٢٠	٢ ـ طبيعته القانونية	٢٣٨
١٢١	٣ ـ شرط التجـــربة صورة من صور خيار الشرط	٢٣٩
	ثانيا : بيـــع الوفـــاء	٢٤٣

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
١٢٢	١ ـ تعريف بيع الوفاء	٢٤٣
١٢٣	٢ ـ بيع الوفـاء فى القانون المدنى المصرى القـــديم	٢٤٤
١٢٤	٣ ـ بيع الوفـاء فى القانون المدنى المصرى الجـــديد	٢٤٦
	ثالثا : بيع العربون	٢٤٨
١٢٥	١ ـ تعريف العربون ودلالته	٢٤٨
١٢٦	٢ ـ بيع العربون فى القانون المصرى	٢٥١
	٣ ـ تكييف بيع العربون	٢٥١
	٤ ـ بيع العربون تطبيق من تطبيقات خيار الشرط	٢٥٣
	الفصل الثانى	
	أحكام خيـــار الشرط	٢٥٥
١٢٧	تمهيد وتقسيم	٢٥٥
	المبحث الأول	
١٢٨	**أثر خيار الشرط على أحكام العقد**	٢٥٥
	المطلب الأول	
١٢٩	**أثر خيار الشرط على العقد من حيث الصحة واللزوم والبطلان**	٢٥٥
	المطلب الثانى	
	أثر خيار الشرط على انتقال الملكية	٢٥٩
١٣٠	فى القانون الوضعى	٢٥٩
١٣١	فى الفقه الاسلامى	٢٦٣
١٣٢	١ ـ مذهب الأحناف	٢٦٣
١٣٣	٢ ـ مذهب المالكية	٢٦٤
١٣٤	٣ ـ مذهب الشافعية	١٦٥
١٣٥	٤ ـ مذهب الحنابلة	٢٦٦
١٣٦	٥ ـ مذهب الزيدية	٢٦٦
١٣٧	ثالثا : تقدير موقف الفقه الاسلامى	٢٦٧

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المطلب الثالث	
١٣٨	أثر خيار الشرط على تبعة الهلاك	٢٧٠
	فى القانون الوضعى	٢٧٠
	عند أغلب الفقــه الاســلامى	٢٧١
١٣٩	رأى المالكية فيمن يتحمل تبعة الهلاك	٢٧٢
١٤٠	خلاصة ومقارنة	٢٧٤
١٤١	تبعــة الهـــلاك فى القانون المدنى العــراقى والتونسى	٢٧٥
	المطلب الرابع	
١٤٢	أثر خيار الشرط على زوائد المبيع	٢٧٦
١٤٣	أولا : فى القانون المدنى اليمنى	٢٧٦
١٤٤	ثانيا : فى الفقه الاسلامى	٢٧٨
١٤٥	١ ـ مذهب الأحناف	٢٧٩
١٤٦	٢ ـ مذهب المالكية	٢٨١
١٤٧	٣ ـ مذهب الحنابلة	٢٨١
١٤٨	٤ ـ مذهب الشافعية	٢٨٢
١٤٩	٥ ـ مذهب الزيدية	٢٨٢
١٥٠	مقارنة بين آراء المذاهب	٢٨٢
	المبحث الثانى	
١٥١	انتقال الخيار وسقوطه	٢٨٤
	المطلب الأول	
١٥٢	انتقال خيار الشرط الى الغير	٢٨٥
	أولا : انتقال الخيار الى الورثة	٢٨٥
١٥٣	١ ـ فى القانون المدنى اليمنى	٢٨٥
١٥٤	٢ ـ فى الفقــه الاســـلامى	٢٨٧
	رأى الأحناف والحنابلة والزيدية	٢٨٧
	رأى المالكية والشافعية والامامية والأباضية	٢٨٩
	ثانيا : انتقال الخيار الى الدائنين	٢٩٢
١٥٥	١ ـ فى القانون المدنى اليمنى	٢٩٢

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
١٥٦	٢ - فى الفقه الاسلامى	٢٩٤
	جواز انتقال خيـــار الشرط الى الدائنين عند المالكيـــة	٢٩٤
	منع انتقال خيـــار الشرط الى الدائنين عند الأباضية	٢٩٦
	ثالثا : انتقال الخيار الى النائب القانونى	٢٩٦
١٥٧	١ - فى القانون المدنى اليمنى	٢٩٦
١٥٨	٢ - فى الفقه الاسلامى	٢٩٧
١٥٦	رأى الشافعية	٢٩٧
١٦٠	رأى المالكية	٢٩٨
١٦١	رأى الزيدية	٢٩٩
	المطلب الثانى	
١٦٢	**ســـقوط خيـــار الشرط**	٣٠١
	أولا : اختيار الفسخ أو الاجازة	٣٠١
١٦٣	١ - اختيار الفسخ	٣٠١
١٦٤	٢ - اختيار الاجازة	٣٠٤
١٦٥	ثانيا : مضى المدة	٣٠٦
١٦٦	ثالثا : موت من له الخيار أو جنونه عند من لا يقول بانتقال الخيار	٣٠٨
	رابعا : هلاك محل الخيار أو زيادته	٣٠٩
١٦٧	١ - هلاك محل الخيار	٣٠٩
١٦٨	٢ - زيادة محل الخيار	٣١١
	الباب الثالث	
	خيـــــار الرؤيـــــة	٣١٥
١٦٩	تمهيد وتقسيم	٣١٥
	الفصل الأول	
١٧٠	**حقيقة خيار الرؤية**	٣١٧

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المبحث الأول	
	ماهية خيار الرؤية	٣١٧
	المطلب الأول	
	تعريف خيار الرؤية وسبب مشروعيته ، وكيف تتم الرؤية	٣١٨
١٧١	أولا : تعريف خيار الرؤية	٣١٨
١٧٢	ثانيا : سبب مشروعيته	٣١٩
١٧٣	ثالثا : الكيفية التى تتم بها الرؤية	٢٢٠
	المطلب الثانى	
	أساس خيار الرؤية ، وتكييفه القانونى ، وبيان شروطه	٣٢٣
١٧٤	أولا : أساس خيار الرؤية ، وتكييفه القانونى	٣٢٣
١٧٥	ثانيا : شروط خيار الرؤية	٣٢٦
١٧٦	الشرط الأول : أن يكون محل العقـد مما يتعين بالتعيين	٣٢٦
١٧٧	الشرط الثانى : عدم رؤية المتصرف له لمحل العقد	٣٢٨
١٧٨	الشرط الثالث : أن يكون العقد قابلا للفسخ بالرد	٣٢٩
١٧٩	الشرط الرابع : رؤية العاقد لمحل العقد	٣٣٠
	المبحث الثانى	
١٨٠	نطـاق خيـار الرؤيـة	٣٣١
	المطلب الأول	
	نطاق خيار الرؤية من حيث الأشخاص	٣٣١
١٨١	أولا : فى القانون المدنى اليمنى	٣٣١
١٨٢	ثانيا : فى الفقـه الاسلامى	٣٣٥
	المطلب الثانى	
١٨٣	نطاق خيار الرؤية من حيث العقود	٣٣٨
١٨٤	١ ـ عقد البيع	٣٤٠
١٨٥	٢ ـ عقد الايجار	٣٤١
١٨٦	٣ ـ عقد القسمة	٣٤٣
١٨٧	٤ ـ عقد الصلح	٣٤٤

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المطلب الثالث	
١٨٨	**نطاق خيار الرؤية من حيث المدة**	**٣٤٤**
	مقدار الزمن الذى يثبت فيه حق الفسخ	٣٤٧
١٨٩	أولا : فى القانون المدنى اليمنى	٣٤٧
١٩٠	ثانيا : فى القانون المدنى المصرى	٣٤٩
١٩١	ثالثا : فى الفقــه الاسلامى	٣٤٩
	المبحث الثالث	
	موقف الفقه الوضعى والاسلامى من خيار الرؤية	٣٥٢
١٩٢	موقف الفقه الوضعى	٣٥٢
١٩٣	موقف الفقــه الاســلامى	٣٥٤
	الأحناف والزيدية	٣٥٤، ٣٥٥
	المالكية	٣٥٦
	الشافعية	٣٥٨
	الحنابلة	٣٥٩
	الظاهرية ، والامامية ، والأباضية	٣٦٠
١٩٤	خلاصـــــــــة	٣٦١
	المبحث الرابــع	
	أحكام العلم بالمبيع فى القانون المدنى المصرى	٣٦٢
١٩٥	تمهيـــــــد	٣٦٢
١٩٦	أولا : المقصود بالعلم الكافى بالمبيع	٣٦٤
١٩٧	ثانيا : وسائل العلم بالمبيع	٣٦٦
	١ ـ المعاينـــــة	٣٦٦
	٢ ـ بيان الأوصاف الأساسية للمبيع	٣٦٧
	٣ ـ اقرار المشترى بالعلم بالمبيع	٣٦٨
١٩٨	ثالثا : جزاء عدم العلم بالمبيع	٣٧١
	١ ـ فى القانون المدنى المصرى القديم	٣٧١
	٢ ـ فى القانون المدنى الجديد	٣٧٢

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
١٩٩	رابعا : حقيقة علاقة شرط العلم بفكرة الغلط	٣٧٥
	اختلاف الفقــه حول شرط العلم فى ظل القانون المدنى القديم	٣٧٥
	اختلاف الفقــه حول شرط العلم فى ظل القانون المدنى الجديد	٣٧٦
٢٠٠	خامسا : سقوط الحق فى طلب ابطال البيع لعدم العلم بالمبيع	٣٨١
٢٠١	خلاصـــــــة	٣٨٣
	الفصل الثانى	
	أحكام خيـــار الرؤيـــة	٣٨٥
	المبحث الأول	
٢٠٢	**أثر خيار الرؤية على أحكام العقد**	٣٨٥
٢٠٣	تمهيـــــــد	٣٨٥
	المطلب الأول	
٢٠٤	**أثر خيار الرؤية على انتقال الملكية**	٣٨٦
٢٠٥	المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الرؤية	٣٨٦
٢٠٦	المرحلة الثانية : مرحلة ما بعد الرؤية	٣٨٩
	كيف عالجت التشريعات العربية أثر خيار الرؤية على انتقال الملكية	٣٩٠
٢٠٧	القانون المدنى اليمنى	٣٩٠
٢٠٨	مشروع القانون المدنى الأردنى	٣٩١
٢٠٩	القانون المدنى المصرى	٣٩٢
٢١٠	القانون المدنى العراقى	٣٩٣
٢١١	أثر خيار الرؤية على انتقال الملكية فى الفقـــه الاســـــلامى	٣٩٤
٢١٢	مقارنة	٣٩٥
	المطلب الثانى	
	أثر خيار الرؤية على الالتزام بالتسليم	٣٩٦
٢١٣	فى القانون الوضعى	٣٩٦
٢١٤	فى الفقــه الاســـلامى	٣٩٧

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المطلب الثالث	
	أثر خيار الرؤية على ملكية الثمار وتبعة الهلاك	٣٩٨
٢١٥	أثر خيار الرؤية على ملكية الثمار	٣٩٨
	أثر خيار الرؤية على تبعة الهلاك	٤٠٠
	المبحث الثانى	
	انتقال خيار الرؤية وسقوطه	٤٠٣
	المطلب الأول	
٢١٦	انتقال خيار الرؤية الى الغير	٤٠٣
	١ - الورثـــة	٤٠٣
	٢ - النائب القانونى	٤٠٤
٢١٧	موقف الفقـه الاسـلامى من انتقال خيار الرؤية الى الغير	٤٠٤
	المطلب الثانى	
	سـقوط خيـــار الرؤيـــة	٤٠٧
٢١٨	الفرع الأول : أسباب سقوط خيـار الرؤيـــة فى القانون اليمنى	٤٠٧
٢١٩	أولا : التصرف فى محل العقد	٤٠٨
٢٢٠	ثانيا : عدم فسخ العقد بعد الرؤيـــة	٤١٠
٢٢١	ثالثا : رؤيـــة العينـــة	٤١٢
٢٢٢	أسباب سقوط خيار الرؤية فى عقد البيع	٤١٤
٢٢٣	١ - بيان المبيع وأوصافه الأساسية	٤١٥
٢٢٤	٢ - الاقرار بالعلم بالمبيع	٤١٧
٢٢٥	الفرع الثانى : سقوط خيـار الرؤيـة فى الفقـه الاســـلامى	٤١٨
٢٢٦	أولا : اجازة العقد أو فسخه	٤١٩
٢٢٧	ثانيا : الأسباب الأخرى لسقوط خيار الرؤية (موت من له الخيار ، وهلاك محل العقد ، وعدم فسخ العقد بعد الرؤية)	٤٢٣

رقم الفقرة	الموضـــوع	رقم الصفحة
	الفصل الثالث	
	خيار الرؤيــة فى بعض صور البيوع	٤٢٧
٢٢٨	تمهيد وتقسيم	٤٢٧
	المبحث الأول	
	بيـــــع العينـــة	٤٢٨
٢٢٩	تعريف بيع العينة	٤٢٨
	رؤيــة العينة تقوم مقام رؤيــة المبيع بكامله	٤٢٨
٢٣٠	الطبيعة القانونية لبيع العينــة	٤٢٩
٢٣١	بيع العينة فى القانون المدنى اليمنى والقانون المدنى المصرى	٤٣٠
٢٣٢	حكم اختلاف المتبايعين فى بيع العينــة	٤٣٣
٢٣٣	١ ـ الاختلاف حول مطابقة المبيع للعينة	٤٣٣
٢٣٤	٢ ـ الاختلاف حول ذاتيــة العينــة	٤٣٥
٢٣٥	بيع العينة فى الفقه الاسلامى	٤٣٦
	المبحث الثانى	
	خيار الرؤيــة فى بيع المذاق	٤٤٠
٢٣٦	تمهيـــــــد	٤٤٠
٢٣٧	المقصود ببيع المذاق	٤٤١
٢٣٨	تكييفه القانونى	٤٤١
٢٣٩	بيع المذاق فى القانون المدنى اليمنى والقانونى المصرى وعد البيع	٤٤٣
٢٤٠	وأثاره لا تتجاوز أثار الوعد بالبيع	٤٤٦
٢٤١	بيع المذاق فى الفقه الاسلامي بيع مقترن بخيار	٤٤٨
٢٤٢	خلاصـــــــة	٤٤٩
٢٤٣	تعقيب	٤٤٩
	المبحث الثالث	
	رؤية الوكيل ورؤية الأعمى	٤٥٠
	المطلب الأول	
٢٤٤	**رؤيـــــة الوكيـــل**	٤٥٠
	فى القانون اليمنى والقانون المصرى	٤٥١